

## برلمان مصر يُقر قانونا يقضي بفصل موظفي الإخوان

على القرار خلال 60 يوما. وتتقدم النيابة العامة للمحكمة بطلباتها لإضافة أشخاص إلى القائمة وتبنت المحكمة في الأمر. ومنذ عام 1972 يسمح قانون للحكومة بفصل أي موظف باجهزة الدولة. وتصنف التعديلات الإضافية بان الشخص المعني يمثل خطرا، وتسمح للمفصولين من عملهم باستئناف القرار أمام المحاكم الإدارية. وقالت لجنة برلمانية في تقرير عن التعديلات القانونية، إنها تهدف للحفاظ على أمن مصر ومكافحة الفساد، وإنها تتسق مع الالتزام الدستوري بمكافحة الإرهاب. ورحب مصريون كثيرون بالتعديلات على وسائل التواصل الاجتماعي، وأبدى آخرون مخاوفهم من أن تستهدف الدولة أي موظف لا يؤيد الحكومة بغض النظر عن انتمائه إلى جماعات إسلامية.

الإضرار الجسيم بمرق عام بالدولة أو بمصالحها الاقتصادية". ونص التعديل على أنه "حلال توافر سبب أو أكثر يتم إيقاف العامل بقوة القانون عن العمل لمدة لا تزيد على 6 أشهر أو إلى حين صدور قرار الفصل أيهما أقرب، مع وقف صرف نصف أجره طوال فترة الإيقاف عن العمل". ووصفت جهات برلمانية هذا التطور بأنه خطوة رئيسية في حملة لتطهير الأجهزة الحكومية من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين التي أدرجتها مصر ضمن قائمة التنظيمات الإرهابية، والتي تحملها السلطات مسؤولية بعض الحوادث في قطاع النقل، وإشاعة أجواء سلبية لضرب العلاقة بينها وبين الشارع المصري. وعادة ما يخضع الأفراد الذين تصدر قرارات قضائية بإضافة أسمائهم إلى قائمة الإرهاب للتعويض من التصرف في أموالهم وحظر السفر ويحق لهم الطعن

القاهرة - وافق مجلس النواب المصري الإثنين على تعديلات قانونية توسع صلاحيات الحكومة في فصل الموظفين باجهزة الدولة، الذين يشتبه بان لهم صلات بجماعات مصنفة إرهابية وذلك دون إجراءات تاديبية. وبحسب صحيفة "الأهرام" المملوكة للدولة "وافق مجلس النواب (البرلمان) بشكل نهائي، على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 10 لسنة 1972 بشأن الفصل بغير الطريق التاديبية للموظفين بالجهاز الإداري للدولة". وأوضحت الصحيفة أن المادة الثانية من مشروع القانون حددت الحالات التي يجوز فيها فصل الموظف بغير الطريق التاديبية، والتي يأتي أبرزها "إدراج الموظف على قائمة الإرهابيين، وفقا لأحكام القانون رقم 8 لسنة 2010، بشأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين". ويأتي من ضمن الحالات أيضا "إخلال الموظف بواجباته الوظيفية بما من شأنه

## التحالف المدني في السودان يعيد ترهيم نفسه خشية المتغيرات

### الدعم الدولي غير كاف لإمساك المدنيين بالسلطة



شارع متحفز

بجانب حركات لم توقع بعد على اتفاق سلام، بما يجعل الانقسام الثوري حاضرا وإن جرت للمة بعض أجزائه. وثمة مشكلة أخرى ترتبط بفصل القوى السياسية في التوافق على قرارات محددة حينما تدخل في تحالفات كبيرة ينتهي الحال بها إلى التشرذم والتفكك مرة أخرى حينما تدرك بأنها تمكنت من تجاوز عواصف الغضب، وهو أمر تعرضت له قوى الحرية والتغيير بعد إزاحة الرئيس السابق عمر البشير وتكرس عقب تشكيل أول حكومة بعد الثورة.

ويرى مراقبون أن حالة الهشاشة الأمنية في ولايات الهامش وظهور بصمات الحركة الإسلامية على الكثير من الاشتباكات القبلية وأعمال العنف التي اندلعت في شرق السودان وجنوب كردفان الأيام الماضية، دفع قوى الحرية والتغيير لتسريع وتيرة البحوث للوصول إلى توافق واسع يمكنه تصحيحه عبر التوافق على ضرورة مجابهة فلول النظام البائد باعتباره هدفاً توافقياً يمنع حدوث الانقسام في وقت قريب.

وأعلن والي جنوب كردفان حامد البشير إبراهيم، السبت، حالة الطوارئ في 6 بلديات لدرء ما يسمى بـ"الفتنة" والحفاظ على أرواح المواطنين والممتلكات إثر نزاع بين قبيلتي الكواهلة والحوازمة بمنطقة كالو في أدى إلى مقتل 13 شخصاً وإصابة العشرات.

وأخفقت الأجهزة الأمنية النظامية في السيطرة على الاشتباكات ما أدى إلى موجة نزوح صوب الجبال الشرقية للولاية بسبب شدة العنف وتزايد الإصابات. وشهدت مدينة بورتسودان (شرق) حادثاً إرهابياً، مساء السبت، جراء انفجار عبوة ناسفة في أحد النوادي الرياضية، يضم عدداً كبيراً من المرتادين، بما أدى إلى مقتل 4 أشخاص وإصابة 3 آخرين.

وأوضح ياسر عرمان نائب رئيس الحركة الشعبية شمال (جناح مالك عغار) أن فشل مخطط فلول النظام البائد في الانقضاض على التحول المدني الديمقراطي والسلام في 30 يونيو الماضي دفع إلى تطوير وترحيل المخطط لتتطرق الثورة المضادة من شرق السودان أولاً ثم تزحف على باقي ربوع السودان.

وأضاف في تدوينة على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، أنه يجب التفريق بين قضايا البجا ومظالمهم التاريخية العادلة وبين الأحداث الجارية التي يرتب لها بعض فلول النظام السابق من داخل سجن كوبر (يقع فيه البشير وعدد من رموز نظامه) بالتعاون مع قيادات حزب المؤتمر الوطني (المحلل) في الخارج والداخل.

تحاول القوى المدنية الممثلة في السلطة الانتقالية ترتيب أوراقها مجدداً على ضوء التحديات الكبيرة التي تواجهها مع المكون العسكري وأيضاً مع أقطاب "الثورة المضادة"، غير أن هذه المحاولات تصطدم بعراقيل من قبل شركاء الأمس القريب.

والخروج - استبقت قوى الحرية والتغيير التي تمثل التحالف الحاكم في السودان، انقالات الأوضاع السياسية والأمنية باتخاذ إجراءات واسعة هدفها إعادة هيكلة التحالف وترميم الخلافات التي تهدد وجوده.

وأعلن التحالف الحكومي، مؤخرًا، وحدته الكاملة بموجب "إعلان سياسي جديد" جرى توقيعه بين الجبهة الثورية التي تضم حركات مسلحة وتنظيمات سياسية، والمجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير ويضم ممثلين عن بعض القوى المشاركة في التحالف، وحزب الأمة القومي، لاستكمال أهداف الثورة والتغيير والإصلاح.

واتفقت القوى المشاركة على تشكيل ثلاثة هيئات، متمثلة في الهيئة العامة، وهي أوسع إطار تنظيمي لتمثيل جميع قوى الثورة في المدينة والريف، إلى جانب المجلس المركزي وسيقوم بواجبات القيادة وتنفيذ استراتيجية الهيئة العامة، ثم المجلس القيادي ويقوم بالعمل اليومي وفق ما يحدده المجلس المركزي من برامج وخطط وأهداف.

وتتسم المراحل الانتقالية دائماً بالسيولة الأمنية وتغييب القبضة الأمنية التي تكون حاضرة في ظل حكم الأنظمة الشمولية، ما يترك مساحات واسعة تتحرك فيها قوى الثورة المضادة بحرية، بالتالي فإن مواجهة التحركات في ظل هذه الظروف لن يكون إلا من خلال تقوية مؤسسات الحكم كي تكون قادرة على التعامل مع التحديات.

واستهدفت القوى المشاركة في الإعلان الجديد ترميم العلاقة مع المكون العسكري، وعملت على سد الفجوة التي تركها رئيس الوزراء عبدالله حمدوك بجديته العلني عن الخلافات بين الجيش والدعم السريع بتأكيدهما على "الأهمية" العمل المشترك مع العسكريين بغرض نجاح الفترة الانتقالية والوصول إلى دولة مدنية ديمقراطية وانتخابات حرة ونزيهة بنهاية الفترة الانتقالية وتسليم السلطة للشعب عبر التداول السلمي.

ورغم الترحيب الواسع في السودان بالقرارات الأخيرة، إلا أن هناك جملة من المخاوف ما زالت مسيطرة على قطاعات شعبية واسعة، لأن كلاً من الحزب الشيوعي وتجمع المهنيين اللذين قادا المظاهرات الأخيرة ضد الحكومة الانتقالية ما زال خارج هذا التحالف

والتغيير التي تمثل التحالف الحاكم في السودان، انقالات الأوضاع السياسية والأمنية باتخاذ إجراءات واسعة هدفها إعادة هيكلة التحالف وترميم الخلافات التي تهدد وجوده. وأعلن التحالف الحكومي، مؤخرًا، وحدته الكاملة بموجب "إعلان سياسي جديد" جرى توقيعه بين الجبهة الثورية التي تضم حركات مسلحة وتنظيمات سياسية، والمجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير ويضم ممثلين عن بعض القوى المشاركة في التحالف، وحزب الأمة القومي، لاستكمال أهداف الثورة والتغيير والإصلاح.

واتفقت القوى المشاركة على تشكيل ثلاثة هيئات، متمثلة في الهيئة العامة، وهي أوسع إطار تنظيمي لتمثيل جميع قوى الثورة في المدينة والريف، إلى جانب المجلس المركزي وسيقوم بواجبات القيادة وتنفيذ استراتيجية الهيئة العامة، ثم المجلس القيادي ويقوم بالعمل اليومي وفق ما يحدده المجلس المركزي من برامج وخطط وأهداف.

وأكد عضو المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير، إبراهيم الأمين، أن القرارات الأخيرة بمثابة وقفة لمراجعة المرحلة الماضية بروية نقدية ما يتطلب إعادة هيكلة شاملة للتحالف، وأن القوى الموقعة على البيان الجديد توافقت على حل المجلس المركزي السابق وتكوين جسم يجمع كل قوى التغيير، لأن هناك تنظيمات تنضوي تحت سقف التحالف وغير ممثلة داخله.

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أنه باتخاذ القرارات الأخيرة يكون التحالف انتقل من مرحلة كان فيها العمل التنفيذي داخله بيد مجموعة صغيرة لديها سلطة اتخاذ القرار إلى تمثيل واسع لقوى عديدة ومؤثرة تستطيع أن تشكل ظهيرا قويا للحكومة الانتقالية التي تواجه تعقيدات تنضوي تحت سقف اقتصادية عديدة.

ويتضمن برنامج الإعلان السياسي تصحيح مسار الثورة واستكمال بناء مؤسساتها، وهناك أولوية لتشكيل المجلس التشريعي والمؤسسات الخاصة بالمرحلة الانتقالية والمحكمة الدستورية

## إدارة بايدن تستثني سوريا من خطط تقليص قواتها في المنطقة

### القوات الأميركية تعزز وجودها شرق سوريا مع تصاعد الهجمات على عناصرها

تنسوي الحفاظ على وجودها العسكري شمال شرق سوريا "بهدف مكافحة تنظيم داعش". وقال القائم بأعمال مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط جوي هود في مؤتمر صحافي عبر الهاتف "تنوي الحفاظ على وجود عسكري محدود شمال شرق سوريا بهدف وحيد يتمثل في محاربة تنظيم داعش في شراكة مع قوات سوريا الديمقراطية لسيطر الاستقرار في المناطق المحررة بسوريا". وأشار هود إلى أن الولايات المتحدة لا تسعى فقط للقضاء على داعش وإنما كذلك لمعالجة الأوضاع الإنسانية في سوريا. ويعتقد المراقبون أن المنطقة الشرقية مقبلة على فصل أكثر سخونة، حيث أن هناك ضوءاً أخضر إيرانيا للميليشيات المنتشرة هناك لتصعيد الهجمات ضد الوجود الأميركي في تلك الرقعة الجغرافية.

وتعرضت قواعد عسكرية ونقاط تمركز أميركية لأربعة هجمات في أقل من شهر، كان أخطرها الهجوم الذي جرى قبل أيام على حقل العمر النفطي الذي يضم أكبر قاعدة عسكرية أميركية بطائرات مسيرة، وأعلنت حينها قوات سوريا الديمقراطية التصدي له.

ودفعت هذه التهديدات القوات الأميركية إلى استئناف دورياتها في مناطق سيطرتها، وذلك بعد توقف دام لأشهر. وكانت الولايات المتحدة شنت في 27 يونيو الماضي ضربات جوية على ميليشيات موالية لإيران، العراق وسوريا، رداً على هجمات استهدفت مصالحها في العراق في الأشهر الأخيرة. واستهدفت الضربات الأميركية، وفق واشنطن، منشآت تشغيلية ومخازن أسلحة في موقعين في سوريا وموقع واحد في العراق.



بقاء القوات الأميركية أمر حيوي لقطع الطريق على إيران

التي إلى الأراضي السورية عبر معبر الوليد منها صهاريج نفط وشاحنات مبردة وناقلات محملة بجرافات، وذلك لتعزيز قواعدها في المنطقة. ويرى مراقبون للشأن السوري أن إدارة الرئيس بايدن تنظر بشكل مختلف إلى الوجود العسكري المباشر في شمال وشرق سوريا عن الإدارة السابقة التي كان يترأسها الجمهوري دونالد ترامب، حيث تعتبر أن الأوضاع الحالية تقترض تعزيز هذا الحضور. وكانت إدارة ترامب قلصت في الأشهر الأخيرة من عهدها عدد القوات الأميركية في شمال وشرق سوريا، وقد تم نقل معظمهم إلى إقليم كردستان العراق، وتركز وجود باقي القوات حينها على حماية حقول النفط في محافظتي دير الزور والرقعة.

### المنطقة الشرقية مقبلة على فصل أكثر سخونة، مع تصاعد هجمات الميليشيات الموالية لإيران ضد الوجود الأميركي

ويقول المراقبون إنه بغض النظر عن التصريحات الأميركية التي لا تخلو من تضارب فإن التمشي الحالي يظهر نية لزيادة الحضور الأميركي في سوريا، لافتين إلى أن الأمر لا يقتصر فقط على القلق من التمدد الإيراني ودعم خطط الكراد، بل وأيضا لبقاء الضغط على نظام الرئيس بشار الأسد الذي ما فتئ في الفترة الأخيرة يهاجم هذا الحضور الذي يصفه بـ"الاحتلال".

وأكدت وزارة الخارجية الأميركية الأسبوع الماضي أن الولايات المتحدة

عززت الولايات المتحدة في الفترة الأخيرة من وجودها العسكري في شمال شرق سوريا، في توجه مخالف لتصريحات المسؤولين الأميركيين عن نيتهم الاحتفاظ بعدد محدود من القوات في المنطقة للتصدي لتنظيم الدولة الإسلامية. وترى أوساط متابعية للشأن السوري أن إدارة جو بايدن قررت على ما يبدو استثناء سوريا من خطط تقليص عدد قواتها المنتشرة في الشرق الأوسط وهذا يعود لعاملين أساسيين وهما حرصها على دعم الإدارة الذاتية الكردية، وعدم فسح المجال لإيران وميليشياتها للتغلغل أكثر في شرق سوريا وإحكام قبضتهما عليها، والذي ستكون له مفاعيل كارثية ليس فقط على المصالح الأميركية بل وأيضا على الحلفاء الاستراتيجيين في المنطقة وفي مقدمتهم إسرائيل.

وكانت الولايات المتحدة بدأت في تقليص عدد قواتها في أكثر من بلد في الشرق الأوسط في إطار خطة متكاملة لإعادة توزيع تلك القوات على مستوى العالم، مع بروز تهديدات تنظر إليها واشنطن على أنها أكثر خطورة على مصالحها في محافظة دير الزور وروسيا. وتأتي إعادة الانتشار الأميركي في شرق سوريا، مع تصاعد الهجمات على قواعد ونقاط تمركز أميركية لاسيما في محافظة دير الزور الغنية بالنفط والغاز، والتي تتقاسم كل من قوات سوريا الديمقراطية المدعومة أميركا، والقوات الحكومية السورية المدعومة من الميليشيات الموالية لإيران السيطرة عليها.

وكشفت وكالة الأنباء السورية "سانا" الإثنين عن دخول رتل عسكري أميركي جديد محملاً بأسلحة وذخائر ومعدات لوجستية قادماً من الأراضي العراقية عبر معبر الوليد لدعم القواعد الأميركية في محافظة الحسكة.

ونقلت الوكالة عن مصادر محلية من ريف تل حميس أن الرتل مؤلف من 37 آلية تشمل شاحنات محملة بالأسلحة والذخائر وأخرى محملة بعنقود لوجستي، إضافة إلى 3 ناقلات تحمل مدرعات عسكرية جديدة و8 ناقلات محملة بصناديق ضخمة مموهة توجه إلى ناحية تل حميس ومنها إلى عدد من القواعد الأميركية بريف الحسكة.

ولفتت المصادر إلى أن ثلاث مدرعات عسكرية للقوات الأميركية وثلاث سيارات رباعية الدفع مركبة عليها رشاشات متنوعة تابعة لقوات سوريا الديمقراطية رافقت الرتل منذ دخوله إلى الأراضي السورية. واندخلت القوات الأميركية في السابع من الشهر الجاري رتلان من 44